

Distr.: General
12 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٢٢ (ق) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين
الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيِّه نص إعلان أستانا عن "السلام والتعاون والتنمية"، الذي
اعتمد في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، المعقودة في
أستانا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (أنظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة الخامسة
والستين للجمعية العامة في إطار البند ١٢٢ (ق) من جدول الأعمال.

(توقيع) بيرغانيم آيتيموفا

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

إعلان أستانا الصادر عن منظمة التعاون الإسلامي

السلام والتعاون والتنمية

اعتمد في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في أستانا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

نحن، وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المشاركون في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، المعقودة في أستانا في وقت تحدث فيه تغيرات حيوية وينطوي على تحديات، كما يحمل فرصاً، للأمة الإسلامية وللبنية البشرية جمعاء، وإدراكاً منا للأهمية الإضافية لاجتماع المجلس هذا، فإننا نعلن ما يلي:

١ - نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ السامية لديننا الحنيف، الذي يكرس قيم السلام والرحمة والتسامح والمساواة والعدالة والكرامة الإنسانية للأمة الإسلامية وللبنية البشرية جمعاء، ونحن عازمون على تعزيز السلام والتعاون والتنمية في جميع أنحاء العالم.

٢ - وقد عقدنا العزم على إعطاء زخم جديد لمنظمة التعاون الإسلامي وتعزيز دورها كوسيلة لتشجيع التعاون بين بلداننا وتنفيذ الرؤية والأهداف الجديدة للعالم الإسلامي التي تتطلب أن يسوده الإصلاح، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان بطريقة تلي آمال وتطلعات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، فإننا نرحب ترحيباً حاراً بتحول منظمنا إلى هيئة أكثر تماسكاً وفعالية تحت مسمى جديد، هو منظمة التعاون الإسلامي، وبشعار جديد.

٣ - ونشدد على أهمية التنفيذ الناجح لبرنامج عمل السنوات العشر لمنظمة التعاون الإسلامي، لمصلحة الأمة وللإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على حد سواء. ونذكر بالتوصيات الصادرة عن اجتماع استعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل السنوات العشر لمنظمة التعاون الإسلامي ورؤية منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا في عام ١٤٤١ هـ، الذي عقد في دبي، بالإمارات العربية المتحدة، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ونؤكد بالتالي على ضرورة مواصلة تحسين آلية العمل ذات الصلة بتنفيذها.

٤ - وإننا ندرك التحديات التي تطرأ على مجتمعنا، والتي تطرحها التطورات الهامة التي تتكشف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وناشد جميع المعنيين الانخراط في الحوار البناء والعمل من أجل الحلول السلمية، وضمان حماية المدنيين. ووفقاً لروح ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، فإننا سنعمل بعدة سبل، من بينها العمل من خلال المنظمة، لتحويل هذه التحديات إلى فرصة لتحسين حياة شعوبنا عن طريق تعزيز السلام، والتعاون، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، والمساءلة.

٥ - ونؤكد مجدداً على ضرورة التوصل إلى تسوية مبكرة للقضية الفلسطينية ونعرب عن دعمنا الكامل لمبادرة السلام العربية التي ترمي إلى التوصل إلى حل دائم، وشامل وعادل للصراع العربي الإسرائيلي. ونشيد بالجهود الكبيرة التي أنجزتها السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء المؤسسات، وندعو المجتمع الدولي إلى التسليم بالتقدم الذي تحقق والاعتراف بدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

٦ - وندين بشدة بناء إسرائيل للمستوطنات والتوسع فيها، حيث أنها تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وتعيق إعادة بدء المفاوضات التي تُفضي إلى إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧. وندعو إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالتراع العربي الإسرائيلي، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وندين أيضاً السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تهدف إلى تغيير الطابع العربي والإسلامي للقدس الشرقية المحتلة، وتغيير تركيبها السكانية وعزلها عن المناطق الفلسطينية المحيطة بها. ونؤكد مجدداً دعمنا للجهود التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك الأردن، في هذا الشأن.

٧ - وندين احتلال إسرائيل المستمر لمرتفعات الجولان السورية وللأراضي اللبنانية، ونؤكد دعمنا لهذين البلدين في استعادة جميع أراضيها المحتلة من قبل إسرائيل.

٨ - ونؤكد على أهمية الأمن والسيادة والاستقلال، والسلامة الإقليمية والحقوق القانونية لجميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعلى إيجاد حل سلمي للتراعات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي، والقانون الدولي. ونعرب عن تضامننا مع العراق وأفغانستان، وأذربيجان، والصومال، والسودان، وكوت ديفوار، واتحاد جزر القمر، والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى شعوب الدولة القبرصية التركية، وكوسوفو،

وجامو وكشمير في تطلعاتهم إلى حياة سلمية وآمنة ومزدهرة. ونؤيد الجهود الرامية إلى تقوية وتعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في منع نشوب الصراعات وحلها.

٩ - وإننا نشعر بقلق عميق إزاء الوضع في ليبيا وعواقبه الإنسانية، وندعو الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة في الجهود الجارية الرامية إلى توفير المساعدات الإنسانية للشعب الليبي. ونطلب إلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي متابعة الحالة في هذا البلد الشقيق وتزويد الدول الأعضاء بتقارير منتظمة وآنية بشأن جميع التطورات. ونرحب أيضا بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل سلمي لهذه الأزمة.

١٠ - ونؤكد مجددا التزامنا المشترك بالمشاركة الطويلة الأمد في أفغانستان، من أجل إحلال السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد ومواجهة التحديات الجديدة الناشئة عنها. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالمبادرات التي تهدف إلى المساهمة في تعزيز التعاون مع أفغانستان ونشيد بالبرامج التعليمية ذات الصلة، والمساعدة التقنية، ومشاريع البنية التحتية. ولقد عقدنا العزم على مضاعفة جهودنا لمنع ومكافحة المخدرات والجريمة. ونرحب أيضا بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في حشد وتنسيق الجهود الدولية لمواجهة التهديد الذي تشكله المخدرات غير المشروعة في المنطقة. ونشيد في هذا الصدد بأنشطة المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلاتها في أفغانستان، بكازاخستان.

١١ - وندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونؤكد من جديد بأنه ينبغي عدم ربط الإرهاب أبدا بأي دين أو عرق أو عقيدة أو قيم أو ثقافة أو مجتمع. ونعرب عن تعاطفنا العميق ودعمنا لجميع الذين سقطوا ضحية هذه الهجمات الشرسة. ونلاحظ أنه من غير الممكن التصدي للإرهاب بفعالية من منظور أمني بحت أو باستخدام الوسائل العسكرية. بل يجب التعامل مع الإرهاب من خلال توفير التعليم المناسب وتحسين الظروف الاجتماعية للفقراء من الناس، وتوفير فرص العمل للشباب، وستتحقق نتائج أفضل في مكافحته عن طريق القضاء على أسبابه الجذرية. ونؤكد مجددا التزامنا بتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، ونعيد التأكيد على اقتراح خادام الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة. ونرحب بمبادرة إيران المتمثلة في تنظيمها للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، الذي عقد في طهران في حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٢ - وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح. ونؤكد كذلك على حقيقة أن التقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، في جميع جوانبه،

هو أمر ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وإننا نسلط الضوء على دعم منظمة التعاون الإسلامي من أجل نزع السلاح النووي والقضاء على غيره من أسلحة الدمار الشامل، ونكرر دعوتنا لعدم الانتشار من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية في إطار القانون الدولي، والاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الصلة، وميثاق الأمم المتحدة. ونثني على الدعوة التي قدمت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بغرض عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما نثني على التنفيذ الجاري لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

١٣ - ونثنى جمهورية كازاخستان على إنجازها الكبير المتمثل في إغلاق موقع التجارب النووية السابق في سيميپالاتينسك والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لهذا الحدث التاريخي. ونرحب بقرار الأمم المتحدة بشأن مبادرة كازاخستان بإعلان يوم ٢٩ آب/أغسطس يوماً دولياً لمناهضة التجارب النووية.

١٤ - ونثني على الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في دعم القضايا التي تواجه المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ونحثهم على مواصلة تلك الجهود بما يتفق مع تنفيذ قرارات مؤتمرات قمة منظمة التعاون الإسلامي ومؤتمرات وزراء الخارجية ذات الصلة في إطار المبدأ الراسخ المتمثل في احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول التي ينتمون إليها، ووفقاً للقانون الدولي والاتفاقات الدولية بشكل عام.

١٥ - ونعيد التأكيد على أهمية بذل المزيد من الجهود لتعزيز الحوار بين الأديان وبين الأعراق وبين الثقافات، داخل الدول وفيما بينها، من أجل حماية حقوق كل فرد، ومنع الصراعات، وتعزيز التسامح الاجتماعي، والحفاظ على الهوية، والاحتفاء بالتنوع. ونرحب بمبادرة رئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نزارباييف، لعقد مؤتمر زعماء العالم والديانات التقليدية على أساس منتظم ودعم المبادرات والمحافل الهامة الأخرى الخاصة بالدول الإسلامية والتي توفر منبرا فاعلا للحوار لتعزيز السلام والوثام بين الأديان، بما في ذلك مركز الملك عبد الله للحوار بين الثقافات والحضارات ومنتدى تحالف الحضارات الذي تشارك في رعايته تركيا. ونعترف بالمثل الذي قدمته جمهورية كازاخستان والمتمثل في تعزيز الحوار بين الحكومات ومواطني البلدان بتلك الأجزاء من العالم، التي تُعرف باسم بلدان العالم الإسلامي، وبين الغرب.

١٦ - وإننا ندعو إلى التسامح وندين كراهية الإسلام والتمييز ضد المسلمين. ونثني على المبادرات المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لمكافحة كراهية الإسلام على نحو فعال في المحافل الدولية المختلفة. وندعو المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير فعالة لمكافحة تشويه صورة الأديان وتصوير الناس في قوالب نمطية على أساس الدين أو المعتقد أو العرق.

١٧ - وندرك الأهمية المتعاظمة لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة للأمم الإسلامية، ويتضح ذلك من حقيقة أن جمهورية كازاخستان هي الدولة الثانية، على التوالي، في آسيا الوسطى بعد جمهورية طاجيكستان، التي تتراأس مؤتمر وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. وندعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى ونشيد بمختلف البرامج الرامية إلى إشراك المجموعات الإقليمية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الجارية، بما في ذلك اعتماد خطة العمل للتعاون مع آسيا الوسطى.

١٨ - وإننا نقر بالدور الرئيسي الذي تلعبه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في استقرار مجتمعاتنا. لذا فإننا نرحب بنتائج المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي السابع، الذي عُقد في أستانا في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١. ونتعهد بتعزيز التنمية وتقليص الضعف، كما نتعهد بإطلاق العنان لإمكانات شعوبنا واقتصاداتنا. ونؤكد عزمنا على تعزيز التجارة وتبادل المساعدات بين البلدان الإسلامية، وتشجيع التعليم والابتكار من أجل تحديث مجتمعاتنا، والتأقلم مع التغيرات الديموغرافية، وخلق فرص جديدة، وعلى وجه الخصوص، للشباب والنساء. ونقر بالفرص الهائلة للتعاون الاقتصادي التي تهيئها وفرة الموارد البشرية والطبيعية بالعالم الإسلامي. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في إطار منظمة التعاون الإسلامي في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية والبيئية، بالإضافة إلى إنشاء صندوق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحت رعاية البنك الإسلامي للتنمية.

١٩ - ونؤكد على أهمية توفير الرعاية الصحية الكافية لتنمية وازدهار مجتمعاتنا. ونثني على الخطط المتعلقة باعتماد "خطة العمل الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الرعاية الصحية حتى عام ٢٠٢٠" في المؤتمر الثالث لوزراء الصحة لمنظمة التعاون الإسلامي الذي ستستضيفه جمهورية كازاخستان في وقت لاحق من هذا العام.

٢٠ - ونشعر بالقلق إزاء الحقيقة المتمثلة في أن عدم كفاية فرص الحصول على الغذاء والمياه يمكن أن تؤثر على رفاه شعوبنا واستقرار دولنا. وندعو إلى زيادة التعاون في مجال الأمن الغذائي، فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي وبين المنظمة والشركاء المعنيين. لذا، فإننا نرحب بإنشاء آلية مناسبة للأمن الغذائي. كما أننا نعتبر المياه نعمة من الله تُعطي الحياة وتُبقي

عليها. لذا، فإننا ندعو إلى المزيد من التعاون من أجل تعزيز إدارة المياه، بما في ذلك من خلال تحقيق رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه.

٢١ - كما أننا نعترف بدور القطاع الخاص في بناء القدرات، وفي إيجاد الاستثمارات، وتعزيز النمو الشامل لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولهذا الغرض، فإننا ندعو إلى زيادة الدعم لأنشطة مؤسسات القطاع الخاص بالدول الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك تشجيع مشاركتهم في أنشطة ترويج التجارة والمشاريع المشتركة.

٢٢ - ونؤكد مجدداً على أهمية صون وإحياء تراثنا الثقافي وتبادل أفضل الممارسات في مجال تعلم اللغات والتاريخ والثقافة، وتدريبها، في الدول الإسلامية. ونرحب بترشيح ألمآتي عاصمة للثقافة الإسلامية في آسيا في عام ٢٠١٥ من قبل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

٢٣ - ونؤيد تعبئة موارد إضافية، كما ندعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة مساهماتها ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإننا نحيي بجميع شركاء التنمية، الوطنيين والدوليين، إقامة تعاون مع المنظمة في جهودها لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٤ - وإننا ندعو إلى قيام قدر أكبر من التعاون بين المؤسسات فيما بين المنظمة، ومنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدبير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية، والمنظمات الأخرى ذات الصلة.

٢٥ - ونعرب عن امتناننا العميق للأمين العام، أكمل الدين إحسان أوغلو، على سعيه لتعزيز الفعال لقضايا العالم الإسلامي، ولنشر قيمنا، ولرفع مكانة منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها لاعبا رئيسيا وجهة فاعلة هامة على الساحة العالمية. وإننا ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التشغيلية لمنظمة التعاون الإسلامي، وإلى زيادة التعاون مع الشركاء الآخرين ذوي الصلة بعدة سبل، من بينها توسيع شبكة مكاتب الاتصال التابعة للمنظمة.

٢٦ - كما نعرب عن تقديرنا العميق لنور سلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان، ولشعب وحكومة جمهورية كازاخستان، على سخائهم وكرم ضيافتهم وعلى ما بذلوه من جهود أدت إلى نجاح الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية.

صدر في أستانا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١